الباب الثاني

في الإصلاح الاجتماعي

التطهير الأخلاقي للفرد

كانت الدعوة الإسلامية ثورة اجتماعية مَهْما قلَّبنا عن شَبِيهٍ لها في الشرق والغرب، في القديم والحديث، فلن نجد لها مثيلًا. وأعظمُ آثارِ هذه الثورة هو الانقلابُ الأخلاقي والنَّفْسانِيُّ الذي أحدثه محمد ﷺ بعملِه ومُثُلِهِ وشَخْصِه، وأحدثَه بمبادئه، فكان نتيجة ملازمةً ومباشرة لدعوته، وهو أساس مَراتِب الإصلاح الاجتماعيّ؛ لأن صلاح الفرد أساس صلاح الجماعة.

يقول تعالى في وصف محمد ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم: ٤]، ويقول محمد: «إنما بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكارمَ الأخلاق»، ويقول: «أدَّبني رَبّي فأحسَنَ تأديبي».

نموذج الإنسان الكامل

وحقًّا تمثَّلَتْ الأخلاقُ الفاضلة في شخصه الكريم؛ فالصدق والبِرُّ ومعرفةُ الواجِب وأداؤه والحلمُ والحياءُ والصبرُ والشجاعةُ والعِزّة والتواضُع والعِفّة والوفاء كل أولئك كان بعضَ صفاتِه البارزَة التي قرَّبَتْهُ إلى القلوب، فتعلَّقَ الناس به، وتَركُوا في حبِّه جاهِلِيَّتَهُم وآباءهم وأبناءهم.

وقد أدرك العلماءُ من غير المسلمين هذه الحقيقة في شخص محمد ﷺ، ولكنهم لم يوفقوا للإيمان به رسولًا من الله تعالى، ولعل ذلك أثر من آثار البيئة فيهم.

وها هي ذي القرونُ تتتابع، وأخلاقُ محمد ﷺ من الوُضُوح والقوة بحيثُ لا يستطيع أن ينكرها عليه جاحد برسالته، مِصْدَاقًا لقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

آثر القدوة العملية

كان لِمَثَلِه الشخصي أكبرُ الأثرِ في الانقلاب الروحيّ والأخلاقي الذي تم في أيامه وبعد وفاته، وكذلك كان أثَرُ المبادئ التي سنَّها، والعقيدةِ التي دعا إليها. فمبادئ المساواة والإخَاءِ والعدالة والحرّيّة التي جعلها أجزاءً مُتَمِّمَةً للإيمان، قد فعلت فعلها في إصلاح الأخلاق والسمو الروحي للجماعة. وكذلك فعلت عقيدة الإيمان بالله وحده لا شَريك له، له الملك، وله السلطان، بيده النفع والضر والمنع

والعطاء، تتساوَى الناس في مَلَكُوته وفي العُبودية له، فسَما بالرُّوح البشريّة وحرّرها ووجهها إلى الخير العام، وقَصْدِ وَجْهِ الله القدير الذي بيده كلُّ شيء، وجعل مَنَاط الأعمال النية التي يعلَمُها ويُحِيطُ بها علّام الغُيوب؛ فهيَّأَ بهذه العقيدةِ السبيلَ إلى الأخلاق الفاضلة.

فالذي يَدِينُ بها لا يكذِب؛ لأن الكذب لا يخفَى على الله ولا ينفعُ صاحبه، فصار الصدق من دِعاماتِ الأخلاق في الدّعوة المحمّدية، وصار الرِّياء والنِّفَاق يُبْعِد عن الله، ولا يُكْسِبُ الأعمالَ إلا بَوَارًا، واستحال بذلك على المسلم المُؤمنِ أن يكون كاذِبًا أو مُرائِيًا.

والمؤمن شجاع الرأي والقلب لا يهاب الموتَ؛ لأنّ الأعمار بيد الله وحده، وبذلك ترتفع نفسهُ إلى العِزَّة والإباء والاستشهاد في الحق، وترفض الظُّلْم أو التحقير إن وقع عليه أو على إخوانه من عبيد الله. والمؤمن بهذه العقيدة لا يكون جَبَانًا مستسلمًا، بل يَحْيَا مُنَاضِلًا، يدفع شرور الحياة عن نفسه وعن الناس بحياته.

المؤمن يعتقد أنّ الله هوالذي يُعطي ويَمْنع ويَرْزُق من يشاء بغير حساب، فلا يَبْخَل بما في يده، بل يَبْذلُ إرضاءً لهذا الرازق، وطلَبًا لبِرِّه وكرَمه، ويعيش سَخِيًّا كريمًا سَمْحًا مع إخوانه عِبادِ الله.

كذلك لا يكُونُ المؤمن أنانِيًّا؛ فإن عقيدته تمنعُه من أن يَخْتَصَّ نفسَه بالمتَاع، وهو يعلمُ أن في ذلك حرمانًا لِعيَال الله من المُشَارَكَةِ في فَضْل الله، فهو إنسانٌ يكمّل إنسانيته بالشعور بجنسه، يعيشُ بنفسه وأهِله وجِيرتِه وأمَّته والناس جميعًا.

هو حَسَنُ المعامَلة والعِشْرة وَفِيٌّ وَدُودٌ؛ لأن كل ذلك من متممات إيمانه، ومُسْتَلْزَمات خضوعه للذّاتِ العَلِيَّة، التي رَفَعَتْه واسْتَخْلَفَتْه في الأرض.

فالعقيدة الإسلامية التي دعا إليها محمد ﷺ، والتي مكَّنها في نفوس أصحابه وأتباعِه هي بذاتِها الدّعامة الكُبْرَى للإصلاح الاجتماعي؛ فقد نَشَأ عنها وترتَّب عليها حياةٌ رُوحِيَّةٌ خُلُقِيَّة فاضِلة، لها المَقَامُ الأوّل في نفسِ المُسلم، وما بَعْدها من مادَّة إنما يَكْسِبُ قيمته وأهمّيّته بقدر صلاحه لإعزاز هذه الرُّوحِ وتمكينها.

وفي المُجْتَمع الإسلامي الذي تَسُودُه العقيدةُ الصحيحةُ، لا يمكن أن تُسَيْطِر المادّةُ على الأفكار والأعمال والأخلاق والتصرّفاتِ البَشَرية سيطرةً تشبه في قليل أو كثير ما يُعانِيه العالَمُ اليومَ من سيْطرة المادّة.

سليمان بن عبد الملك وأبو حازم

رُوي أن سليمان بنَ عبدِ المَلِك الخليفة الأُمَوِيَّ قَدِم المدينةَ للزيارة، وبَعث إلى أبي حازم، فلما دخلَ

عليه قال: تكلمْ يا أبا حازم. قال: نعم أتكلم يا أمير المؤمنين، لا تأخذ الأشياءَ إلا من مَحِلِّهَا، ولا تَضَعْها إلا في أهلها. قال: ومن يَقْوَى على ذلك؟ قال من قَلَّدَه الله من أمْرِ الرَّعِيَّة ما قلَّدك. قال: عِظْني يا أبا حازم. قال: اعلمْ أن هذا الأمرَ لم يَصِلْ إليك إلا بموت مَنْ كان قَبْلَكَ، وهو خارجٌ من يديك بِمِثْلِ ما سار إليك. قال: ما لَكَ لا تَجِيءُ إلينا؟ قال: وما أَصْنَعُ بالمجيء إليك يا أمير المؤمنين؟ إن أَدْنَيْتَني فَتَنْتَني، وإن أقْصَيْتَني أَخْزَيْتَني، وليس عِندك ما أرجُوك له، ولا عِندي ما أخافُك عليه. قال: فارفَعْ إلينا حاجتك. قال أبو حازم: قد رفعتُها إلى مَنْ هو أقدرُ منك عليها، فما أعطاني منها قَبِلتُ، وما مَنعني رَضِيتُ.

ذلك هو أَثَرُ الدعوة المحمّدية في أخلاق الرجال، ترفعُها وتطهّرها. وتاريخ الصَّحَابة والتابعين، بل تاريخُ المسلمين في جميع الأقطار يَفيضُ بصفَحاتٍ من الأمْثلة العالية في الوَرَع، وحُسْن المُعاملة، والبُعد عن الفُحْش والإخلاص في النُّصْح لعباد الله.

التاجر الناصح الزاهد

يُرْوَى أنه كان عند يونس بن عُبَيد حُلَلٌ مختلفة الأثمان، منها ما قيمته أربَعُمائة، ومنها ما قيمته مائتان، فمرّ إلى الصلاة وخَلَّف ابنَ أخيه في الدُّكان، فجاء أعرابيٌّ وطلب حُلَّةً بأربعمائة، فعَرَضَ عليه من حُللِ المائتين فاستحسنها ورَضيها واشتراها ثم مَضَى بها، وهي على يديْه فاستقبله يونس فعرف حُلَّتَهُ، فقال للأعرابي: بكم اشتريتَ؟ فقال الأعرابي: بأربعمائة. فقال يونس: لا تساوي أكثر من مائتين، فارجع حتى تردَّها. فقال الأعرابي: هذه تُساوي في بَلَدنا خَمْسمائة، وأنا أَرْتَضِيها. فقال له يونس: انصرف فإن النُّصْح في الدِّين خيرٌ من الدنيا بما فيها، ثم ردَّه إلى الدُّكان، وردَّ عليه مائتيْ درهَم، وخاصم ابنَ أخيه في ذلك، وقال له: أما اسْتَحْيَيْتَ؟! أما اتَّقَيْتَ الله؟! تربحُ مثل الثَّمَن وتترُك النُّصْح للمسلمين!. فقال ابن أخيه: والله، ما أخذها إلا وهو راضٍ بها. قال يونس: فهلَّا رَضيتَ له بما تَرْضاه لنفسك؟!.

ورُوي عن محمد بن المُنْكَدِر أن غُلامه باع لأعرابيّ في غَيْبَتِه شُقَّةً من الخَمْسِيَّات بعشْرة، فلم يَزَلْ يطلبُ ذلك الأعرابيَّ طُولَ النهارِ حتى وَجَده. فقال له: إن الغلام قد غَلِط فباعَك ما يساوي خمسةَ بعشْرة. فقال: يا هذا، قد رَضِيتُ. فقال: وإن رَضيتَ فإنَّا لا نَرْضَى لك إلَّا ما نَرْضاه لأنفُسِنا، وردَّ عليه خَمسة.

تلك أخلاقٌ من تمكّنتْ الدعوةُ المحمدية من نفسه، فعَمِل بقوله ﷺ: «لا يُؤمن أحدُكم حتى يُحِبَ لأخيه ما يُحِبُّ لنفسه». فالمسلم لا يَخْدَعُ وَلاَ يغشُّ ولا يَغْبُنُ.

وقال رسول الله ﷺ: «رَحِم الله امرأً سَهْلَ البَيْعِ، سَهلَ الشِّراء، سَهلَ القَضاء، سَهل الاقْتضاء».

وكذلك كان أثرُ الدعوة المحمّدية حاسمًا فيمن اهتدوا بهَدْيها، وكان الدينُ المعاملةَ، فلم يكن تَنَطُّعًا ولا تكلُّفًا ولا تظاهُرًا، بل إيمانًا وعَمَلًا ظاهرًا وباطِنًا؛ لأن الله أحقُّ أن يَخْشَاه الناسُ من خَشْية بعضهم بَعْضًا.

نظرة عمرية لحقيقة الصلاح

شَهِد عند عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شاهدٌ، فقال له عمر: ائْتني بمن يَعْرفك. فأتاه برجل، أثنى عليه خَيْرًا. فقال عُمر للرجل: أنت جارُه الأَدْنى الذي يَعرف مَدْخلَه ومَخْرجه؟ فقال: لا. قال: كنتَ رفيقَه في السفر الذي يُسْتَدَلُّ به على مكارم الأخلاق؟ قال: لا. قال: فعاملتَه بالدينارِ والدرهم الذي يستبِين به وَرَعُ الرجل؟ قال: لا. قال: أظنُّك رأيتَه قائمًا في المسجد يُهَمْهِمُ بالقرآن، يخفِضُ رأسه تَارَةً ويرفعُها أخرى؟ قال: نعم. فقال له عمر: اذهبْ فلستَ تعرِفه! ثم قَال عمر للشاهد: اذهبْ فأْتِني بمن يعرفك...

* * *

التكافـــل

أمة واحدة

يقول تعالى ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴿٩٢﴾ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]، ويقول ﷺ: «مَثَلُ المؤمنين في تَوَادِّهِم وتَرَاحُمِهم، وتَعَاطُفِهم مَثَلُ الجسدِ، إذا اشتكى منه عضوٌ، تدَاعَى له سائرُ الجَسد بالسَّهَر والحُمَّى».

جماعة المسلمين تقوم على التكافل

والفرْقُ بين الإسلام وأكثرِ الملل الأخرى أنه لم يكتفِ بتنظيم العبادات وترْك ما وراءَ ذلك لقَيْصرِ أو لغيره من الناس، بل نظّم المعاملات والعَلاقات والحقوق والواجبات بين أفراد الأُسْرة، وأفراد الأمّة، وبين الأمم المختلفة، وجعل هدَفه الأوّل المجتمعَ وصلاحَه، حتى إن العبادات نفسَها قد تكون من وسائل هذا الإصلاح، والأمة الإسلاميّة في المجتمع البَشَري وَحْدةٌ مُوَثَّقة العُرَى، متكافِلة متعاوِنة تدفع ما يتطرَّق إليها من الفساد بوحَدَاتها ومجموعها.

هذا التكافل الاجتماعي واضح في جميع نواحي الدعوة المحمدية، وأظننا لو قلبنا تاريخ البشر لا نجد حالةَ ظَهَر فيها التكافُل والتعاون والتراحم بين جماعةٍ ما ظهورَه في جماعة المسلمين في العصور الأولى، بل في كل عصر من العصور قبل أن تَلْتَاثَ العقول وتفسُد القلوب ويفتَتن الناس بالحضارَة الأوروبية الحديثة.

مسئولية الفرد والجماعة

إن مسئولية الفرد في المُجتمَع الإسلاميّ عن الجماعة، ومسئوليةَ الجماعِة عن الفرد، مسئولية عُظْمى هي أمانةُ الحياة ومَنَاطُ تكليفاتها، ولذلك كِره الإسلام للفرد أن يتوحد ويعتزل ويشرد عن المجتمع وينكر الصلة بينه وبين غيره، كما كَرِه للجماعة أن تهْمِل العناية بالفرد وأوجب عليها أن تصُونَ مَصالحه، وتحترم حقوقه وحريته، وتوفق بين المصالح المختلفة، وفضل الصلاة في جماعة على صلاة الفرد وحده بسبع وعشرين درجة.

فالفرد في المجتمَع الإسلاميّ جزءٌ في كُلٍّ، يكمّله ويكْتمِل به، ويُعطيه ويأخذ منه، ويَحْميه ويحتمي فيه.

إيقاظ ضمير الفرد وضمير الجماعة

هذه المسئوليّة الفَردية عن الجماعة، وهذه المسئولية الجَماعيّة عن الفرد، هُمَا أُولى وسائل الإسلام في الإصلاح والتكافل الاجتماعيّ والعدالة الاجتماعية، وقد أكّد الإسلام معاني هاتين المسئوليتين في ضمير الفرد وضمير الجماعة؛ ليضمن للمسلمين حياةَ الجسم الواحد الصحيح القَويّ السعيد المنتج، فجاء في الحديث للفرد: «أنت على ثِغْرَة من ثِغَرِ الإسلام فلا يُؤْتَيَنَّ من قِبَلِك»، وجاء «كُلُّكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رَعِيته، والأمير رَاعٍ، والرجلُ راعٍ على أهل بيته، والمرأة راعيةٌ على بيت زوجها وَوَلَدِه، فكلّكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته»، وجاء «أُوحِيَ إليَّ أن تَواضَعُوا؛ حتى لا يَفْخَر أحدٌ على أَحدٍ».

وجاء في التنزيل: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۝٣﴾ [الماعون: ١ ـ ٣]، ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وجعل في دعاء الفرد قولَه: ﴿وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الحشر: ١٠] إلى آخر النصوص التي توجّه قلب الفرد للجماعة، وتُدْمِجُه فيها إدماجًا تامًّا.

وقال للجماعة: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، وجاء في الحديث «المسلمون تَتكافأ دماؤهم، ويسعى بذِمَّتهم أدناهم، وهُمْ يَدٌ على مَنْ سِواهم»، وجاء «انصُرْ أخاك ظالمًا أو مظلومًا»، فقال رجل: أَنْصُره إذا كان مظلومًا، أَرَأَيتَ إنْ كان ظالمًا كيف أَنصرُه!؟ قال: «تمْنَعُه من الظلم، فإن ذلك نصْرُه».

وضرب مَثَلًا رائعًا لوصاية الجماعة على الفرد ومسئوليتها إزاء جناياته، فقال رسول الله ﷺ: «إنَّ قومًا رَكِبوا سفينة فاقْتَسَمُوا، فصار لكلٍّ منهم موضع، فنَقَر رجلٌ منهم مَوْضعه بفأس، فقالوا له: ما تصنع؟! قال: هو مكاني أَصْنَعُ فيه ما أشاء؛ فإن أَخَذُوا على يده نجا ونَجَوْا، وإن تركُوه هَلَك وهَلَكُوا».

* * *

هذا التقابُل بين الفرد والجماعة في المسئوليّة العامّة عن المصالح هو أساس مقاومة الظلم الاجتماعي، وجميع وسائل الإصلاح لا تُنتِجُ نتائجها إذا لم تكنْ قبلها هذه الوسيلة.

وخلافة الإنسان عن الله في الأرض ووصايته على مقدَّرَاتِها، لا تتحققان إلا بهذا التكافل الاجتماعي. فعلى الذين يريدون مقاومة المساوئ الاجتماعية أن يُوقِظوا أولًا ضمير الفرد للجماعة وضميرَ الجماعة للفرد، وأن يؤكّدوا معانيَ المسئوليَّتين السابقتين؛ حتى يُحِسَّ الفرد إحساس البُنّوة والبرِّ بالجماعة، ويُحِسَّ الجماعة إحساس الأُمومة والرِّعاية للفرد.

حراسة الرأي العام

ينشأ من إدراك المسئوليتين السابقتين والاضطلاع بهما، ما يسمى حديثًا «الرأي العام»، ذلك الحارس اليقظ لِكيان الأمة إذا كان مبنيًّا على بصيرةٍ ووَحْدةٍ في القصد والهدَف، وهو السلطة الرَّهيبة التي تقوّم الحكّام والأفراد، وبه تهتزّ الأمة وينتفض جسمها انتفاضةَ الغضب إذا أصابه سوء أو فساد، كما يهتز جسم الفرد وينتفض لِمَا يُصيبه من مكروه، وهو أمضى سلاحٍ للقضاء على السوءات الاجتماعية، يفعلُ ما لا تفعلُ القوانين، وهو العين الساهرة على تنفيذ القوانين، واحترام القواعد الأدبية، والسنن الصالحة التي أقرَّها المجتمع.

عزائم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ولذلك عُنِيَ الإسلام بتكوينه كرقيبٍ يهذِّب من شذوذ الفرد، ويَحُدُّ من غُلُوِّ الجماعة، فجعلَ الأمرَ بالمعروف والنَّهْيَ عن المُنْكر من أكبر عزائم الإسلام، وأعظم أسس الحياة الاجتماعية الصالحة.

قال القرآن ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ﴾ [التوبة: ٧١] وقال: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٠٤] وفي الحديث النبوي الشريف: «لمّا وقعت بنو إسرائيل في المعاصي نهتْهُم علماؤهم فلم يَنْتَهُوا، فجالسُوهم في مجالسهم وواكلُوهُم وشَارَبُوهم، فضرَب الله قلوبَ بعضِهم ببعضٍ، ولعنهم على لسانِ داودَ وعيسى ابنِ مريم؛ ذلك بما عَصَوْا وكانوا يَعتدُون»، ثم جلس رسول الله ﷺ، وكان مُتَّكئًا، فقال «لا والذي نفسي بيده! حتى تَأْطِرُوهم على الحق أَطْرًا»، أي تَعطفُوهم وتُميلوهم؛ فكل ما هو من حق الله أو حق الجماعة ينبغي ألا يجامَل فيه إذا اعتدَى عليه مُعْتَدٍ كائنًا من كان.

وأكبر آفاتنا الاجتماعية ناشئٌ من أن الرأي العام الصالح لم يَتكَوَّن؛ فكثيرًا ما نرى أفرادًا يجاهرون بالاعتداء على حُرُمات الدِّين والدولة والحقوق العامّة، ومع ذلك لا يحرّك الجمهور ساكنًا للإنكار أو الاعتراض؛ ذلك لأن الجماعة هنا تعيش في ذُهُولٍ عن نفسها وحقوقها وواجباتها؛ إذ هي جماعة مُوَزَّعَةٌ مشتَّتَةُ الأهواء غيرُ متجانسةِ التربية والتعليم، التربية والثقافة فيها غير مطبوعتين بطابعٍ واحد،

قد صبَّتْ فيها جداولُ مختلفة بَلْبَلتْ أخلاق الأمة وتفكيرَها وإيمانها، وجعلت الشيءَ الواحد حَسَنًا وقبيحًا لديها في آن واحد: حسنًا لدَى جماعةٍ وقبيحًا لَدى أُخرى.

فتقدير المسئولية الفردية ومسئولية الجماعة، وإيجاد الرأي العام الصالح لا يكون إلا بالدعوة والإقناع، ومتى أدرك الكلّ الحقوقَ والواجبات إدراكًا صحيحًا ظهر الرأي العامّ مُوَحَّدًا وقويًّا، فيُقَوِّمُ المعوجَّ، ويُصْلح الفاسد.

فالدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة التي تصل إلى أعماق النفوس فتبذر بُذورَ الخير وحبَّ الحق، وتَجْتَثُّ أصول الشرّ وأسبابَ الآفات، هي الفاتحةُ التي لا بد منها.

ومفتاح كلّ أمر من أمور الإصلاح هو الوصول إلى النفس أولًا، وقد أشار القرآن الكريم إلى ذلك فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

وقد كان الإرشاد الاجتماعيّ المبنيّ على الإقناع أحدَ الأسلحة القويّة التي لجأ إليها الإسلام للإصلاح الاجتماعي؛ فكان الرسول ﷺ يَقْرَعُ الآذانَ بالقرآن والحديث؛ ليصل إلى القلوب والعقول؛ حتى تعرِف الحقَّ وتدرك الرُّشْد، وتقوم عليها الحجة، ويسقُطَ عُذرها أمام نفسها وأمام الله؛ ولذلك سبق عهدُ الدعوة عهدَ التشريع والإلزام، ومكث رسول الله ﷺ يدعو الناس ثلاثَ عشْرةَ سنة، حتى تشربت دعوته قلوب القوم، واشتغلت بها أنديتهم فتساءلوا عن نَبَئِها العظيم.

العلاج بالتشريع

فلما انتشرت الدعوة، ووُجد الرأي العامّ لها في المدينة، ابتدأت مرحلة التشريع والإلزام. كذلك عالج الإسلام آفاتِ المجتمع العربيّ وقتئذ بالدعوة ثم بالتشريع. واليومَ، على الذين يريدون علاجها أن يَسْلُكُوا هذه السبيل، فيجب أن تُتَّخَذ الدعوة أساسًا للإصلاح قبل التشريع، ويجب أن يُلْحَظَ التدرّجُ في التشريع وتركُ الطَّفْرة؛ حتى يتهيأ الجوّ الصالح وتستعد أعصاب الجماعة لقبول ما يلْقى عليها من الأوامر والإلزامات.

وقصة تحريم الخمر في الإسلام بالدعوة أولًا، وبالتدرّج في التشريع ثانيًا، تبيّن لنا أسلوب الإسلام في التوصل إلى أغراضه خطوةً خطوةً.

* * *

مرد الإصلاح عامة إلى الإحسان

قلنا إن الإسلامَ اتخذ الدعوة وسيلة للإصلاح الاجتماعيّ، ثم لجَأ إلى التشريع لحماية مقاصدِ هذه الدعوة، وقد جعل الحياةَ كلَّها ترمي إلى الإيمان والإحسان في العمل؛ فهو يحدِّدُ للفرد والجماعة الحقوق والواجبات على أساس هذا الإحسان. فكلُّ تكليف وكل حق ينشأ في المُجْتَمع الإسلاميّ إنما ينشأ بسبب واحد هو الإحسان للفرد أو للجماعة، وأيُّ عملٍ مِنْ شَأنِه أن يُبَاعِدَ من الخير أو يقرِّبَ من الشر، سواءٌ أعاد هذا العمل على صاحبه أم على غيره، فهو مُحَرَّم.

لذلك نجِدُ الإسلام قد تناولَ جميع نواحِي الحياة، وحدَّدَ فيها المسئوليَّةَ لتحقيقِ قصدِه، وهو الحياة السعيدة التي يريدها للناس في هذه الدنيا، والتي جعلها وسيلتهم لحياة أرقَى وأسعد في الآخرة.

فمثلًا، يقول نبيُّ الإسلام: «كلكم راعٍ، وكلُّكم مسئول عن رَعِيَّتِه» إلى آخر الحديث السابق، فلم يُخْلِ أحدًا من مسئوليته عن الآخر، فأميرُ المؤمنين مسئولٌ عن المؤمنين، ووكلاؤه وأمناؤه مسئولون عما بين أيديهم من سُلْطته؛ وربُّ الأسرة مسئول عن أسرته، والمرأة مسئولة عن بيتها، والفرد مسئول عن نفسه وجاره، وكل فرد في المجتمع الإسلاميّ مسئولٌ عَن حُسْنِ قيامِ المجتمع كلِّه؛ لأنه مكلف كما قلنا بالعمل والدعوة لصلاح هذا المجتمع، وبالتواصِي بالحق والتعاون على البر والتقْوى.

وهو مكلف بكل أولئك لغرض واحد، هو الإحسان، قاعدة الإسلام الثانية بعد الإيمان، وليس أَنْجَعَ لمقاومة الشرّ وآفاتِ المجتمع من التربية الإسلامية التي جعلت هذه المسئولية تهبط من الأسمى إلى الأدنى، وتصعد من الأدنى إلى الأعلى، فهي التي تشدّ البِناء الإسلاميَّ، وتُمْسِكُه من الخَلَل.

تكافل المهاجرين والأنصار

اتخذت الدعوة الإسلامية لتدعيم التضامن والتكافل بين المسلمين وسائل شتَّى، حتى آخَى الرسولُ بين المهاجرين والأنصار في المدينة، ذلك الإخاءَ الذي حل محل النَّسَب والقُرْبى.

ونشأت بالدعوة المحمدية جماعةٌ متضامنة موحدة هي مَصْدرُ السُّلْطات جميعًا، رأيُها شَرْعٌ، وقولُها فَصْلٌ، وأصبحت هذه الجماعة تكفل أفرادَها، كما أصبح أفرادها قُوَى حيَّةً مسئولة لا يَتِمُّ إيمانها، ولا يكْمُلُ دينها إلا بالإخلاص للجماعة والتفاني فيها، والفَناءِ في سبيلها ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩].

وقد شَهِدتُ في بعض الجماعات الإسلامية التي احتفظت بتقاليد المسلمين تضامنًا وتكافلًا لا نظير له، لا يتمني المصلحُ الاجتماعيُّ أحسن منه لأية جماعة بشرية.

مثل من التكافل في قبائل الطوارق

رأيت بعض قبائل «الطوارق» في شمال إفريقية يحْيَوْنَ حياةَ هذا التكافل السعيد، فليس فيهم من يعيش لنفسه، وإنما لجماعته، وأعظم ما يَفْخَرُ به ويعتزُّ هو ما يصنع لهذه الجماعة، وأول ما لفت نظري لحالتهم هذه أن رجلًا من أهل الحَضَر هاجر من الفرنسيين، ونزل بينهم في «فَزَّان»، فجاورهم وعاش بفضلهم، ثم خرج يطلب الرزق، ويريد أن يردَّ الجميل، وترك أسرته في جوار هذه الجماعة الإسلامية، غير أن النَّحْس لازمه ولم يستطع كَسْبًا، فجاءنا في «مصراتة» يستمدّنا فأعنَّاه ليعودَ إلى أهله، ولكنه عاد إليّ بعد نحو سنة مرة أخرى فظننت أنه رجع من أهله، فقال: لا، وإنما الآن أستطيع الرجوع إلى أهلي، فقلت: وكيف ذلك؟ قال: بعد لقائنا الأخير اتَّجَرْتُ بما حَصَلْتُ عليه، وأصبح الآن في يدي ما أعود به إلى جماعة الطوارق. فقلت: إلى أولادك أم إلى جماعة الطوارق؟ قال: إلى الطوارق أولًا، فهم آوَوْا أولادي في غَيْبَتي، وأنا سأكفل أولاد من أجده غائبًا منهم، وأُقسِّم ما أَعْطَى الله بين أولادي وأولاد جيراني.

فقلت: هل تعيش جماعتكُم كلُّها كما تعيش أنت مع جيرانك؟.

قال: كلُّنَا في الخير والشرّ سواءٌ، والفضلُ لصاحب الفضل، والواحد من جماعتنا يستحي أن يعود إلى النَّجع خاليًا، لا حياءً من أهل بيته، بل حياءً من جيرانه الذين ينتظرون عودته كأهْل بيته سواءً بسواء.

ليست جماعةُ الطوارق هذه أو أضرابُها من أهل البادية وسكان القَفْر مختصة بهذه الروح الجماعيّة، ولا هي من مستلزَمات عَصَبيّتِها، وإنما هي الروح الإسلاميّة أكثر ظهورًا في هؤلاء الذين لا يزالون بمعْزِلٍ مِن الحياة الحديثة المادية، وقد وجدت هذه الروح في الدّسَاكِر والقُرى الإسلامية التي لا تزال مطبوعة بالطابع الإسلاميّ، سواء أكان أهلها عَرَبًا أم عَجَمًا، بيضًا أم سُودًا، في المشرق أم في المغرب؛ فقد رأيتُ جماعة المسلمين في كثير منها لا يزالون يَحْيَوْن حياة الخير والتضامن والتكافل والتعاون على البر.

لا يزالون أقربَ إلى المجتمع الصالح كما أراده صاحب الدعوة من عشرات الملايين الذين فُتِنُوا بالحضارة الغربية المادية، فهم يعيشون لأنفسهم ولو افتَرَضَتْ جماعتهمُ، ويُؤْثِرُون شهواتِهم على البرّ بأهلهم، فضلًا عن جيرانهم.

* * *

البِـرُّ

كلمة جامعة

البِرُّ رُكْنٌ من أركان الدعوة، وسبيلٌ واضحة للإصلاح الاجتماعي.

وقد وردت كلمة البَرِّ في القرآن على معانٍ شتَّى تحدِّدها القرينة؛ فهو الصدق والخير والإحسان على أوسع معانيه، وطاعة الله.

ونقصِد بالبِرِّ في هذا الفصل معنى الإحسان والمُوَاساة للفقراء والمساكين ومن تخلَّف من إخواننا في المجتمع عن السَّيْر معنا إلى حياة مَرْضِيّة مستغنِية؛ لِعجْزٍ به أو يُتْمٍ أو مرض أو مُصَابٍ أو جهل، أو غيرِ ذلك مما يَعْرِض من أسباب الضعف والفقر.

وقد سبقت الدعوة المحمّدية جميع الدعَوات الصالحة في تحديد البر وتنظيمه، وفي تعيين واجبات الأفراد والأمة والدولة في هذا الشأن، وهي من هذه الناحية ذاتُ نظامٍ اجتماعيٍّ شامل يستحق من أهل الرأي والنظر في جميع الملل عِنايةً ودرسًا.

وهذه الحرب التي قامت بين النُظُم الفاشيّة والشُيوعيّة والديمقراطية، تدعونا إلى المسارَعَة في بيان القواعد الإسلامية، والسنن المحمديّة، لعلَّ في ذلك هُدًى ومَخْرجًا مما اختلف الناس فيه.

وقد بينا كيف حارب الإسلامُ الفساد الاجتماعيَّ بالدعوة والرأي العامّ، وكيف يجعل من التكافُلِ والروح الجَمَاعيّة أساسًا دِينيًّا لا تستقيم السبيل إلى الله إلا به، ولا يَتِمُّ إيمان الفرد، ولا تؤدِّي الأمةُ واجبها، والدولة أمانتها إلا بالعمل المتواصل على تمكينه في النفوس، وجعلهِ نظامًا من نُظُم الحياة.

نظرة الإسلام إلى مشكلة الفقر

ولْنَنظُر الآن كيف عالج الإسلام مشكلةَ الفقر وهي أعظم آفاتِ المجتمع البشريّ.

لم يجعل الإسلام الفقر سببًا لازدراءِ صاحبه، بل جعل أقربَ الناس إلى الله أتقاهم؛ فالفقير على حاجته قد يكون في نظر الإسلام أعلى من أيّ رجلٍ آخر مَهما كان مالُه وجاهُه، وبهذا ابتدأ المواساةَ الأولى للفقير. ثم نظر في حال الفقير؛ فإما أن يكون هذا الفقير عاجِزًا عن الكَسْب لِعلَّةٍ به، وإمَّا أن يكون عاجزًا عن الكسب لفقد الوسيلة إلى العمل.

الفقر لعلة والفقر لفقد الوسيلة

فأما الذي يَعْجِز لعِلَّةٍ لا علاج لها فقد جعل مواساتَه حقًّا على المجتمع لا تبرُّعًا وتطَوُّعًا. قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ۝٢٥﴾ [المعارج: ٢٤ ـ ٢٥]؛ فصان بذلك كرامتَه الإنسانيّة.

وأما الذي يَعْجِز لفقد الوسيلة إلى العمل فقد أوجب على الدولة إيجادَ الوسيلةِ لتكَسُّبِه، وقد قَبَّحَ الإسلام السؤالَ، ودعا المسلمَ للترفُّع عنه؛ فاليدُ العُليا خير من اليدِ السُّفلى، وقد أعطى رسولُ الله ﷺ سائلًا دِرْهمًا وأمره أن يشتريَ به فأسًا وحَبْلًا ويحطب، ولا يَتعرض لذُلِّ السؤال.

العمل هو الأصل

والأصل في الإسلام هوالعملُ والتكسُّب، وقد حضَّ عليه بجميع الوسائل، حتى لقد فضّله على الانقطاع لعبادةِ الله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ لَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾ [الكهف: ٣٠]، ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ ۝٥٠﴾ [الحج: ٥٠]، ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمۡ أُجُورَهُمۡ﴾ [النساء: ١٧٣]، ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ۝٧﴾ [البينة: ٧]، ﴿مَنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَنُحۡيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةٗ طَيِّبَةٗ﴾ [النحل: ٩٧]، ﴿وَأَمَّا مَنۡ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَهُۥ جَزَآءً ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الكهف: ٨٨].

والعمل الصالح هو العمل الذي يتحقق به صالح الفرد والجماعة، ويعود بالخير عليهما معًا، وللإسلام فلسفته الإنسانية ومبادئه المتكاملة في العمل؛ فيعتبر العمل الذي يتحقق فيه الخير والمصلحة لفاعله وللغير معًا أفضل من العمل الذي يتحقق فيه الخير والمصلحة لفاعله فقط.

ونلاحظ أن العمل الصالح قد قرن في هذه الآيات بالإيمان تأكيدًا على أنه يليه في درجته، وقد جاء في القرآن الكريم ما يقرب من ثمانين آية يقترن فيها العمل الصالح بالإيمان، وفي الآية الأولى التي ذكرناها نجد العمل الصالح قد جاء قبل إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة.

والحديث يطول في الاستشهاد بما جاء في القرآن الكريم وأحاديث الرسول ومواقفه ﷺ بالنسبة للعمل والحض عليه؛ فنجد في القرآن الكريم أيضًا:

﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف: ٣٠]، ﴿أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٖ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوۡ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥]، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَٱبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠].

ونجد من أحاديث الرسول ﷺ:

«ما أكَلَ أَحدٌ طعامًا خيْرًا من أن يأكلَ من عملِ يدِهِ»، «من أمْسَى كالًّا من عمل يدِهِ أمْسَى مغفورًا له»، «إذا قامت الساعةُ وفي يَدِ أَحدِكم فسيلة فاستطاع أن يَغرسَها قبلَ أن تقوم الساعةُ فليغرسْها»، «ما من مسلمٍ يغرِسُ غرْسًا أو يرزعُ زرْعًا فيأكلُ منه إنسانٌ أو طيرٌ أو بهيمةٌ إلا كان لهُ به صدقة».

وكما أمر الإسلام الفرد بالعمل والتكسّب وحضَّه عليه، فإنه كذلك ألزم الدولة أن تعين على إيجاد العمل لمن لا يجده، وأن تحمي من يعجز عنه، ولفقهاء المسلمين في هذا الأمر بحوث وآراء مستفيضة.

مطاردة الترف والبؤس

وقد أراد الإسلام أن يجعل مستوى المعيشة متناسقًا ومتقاربًا بين أتباعه؛ فحارب الترف في أعلى المجتمع، وطارد البؤس في أسفله، واتخذ لذلك وسيلتين: وسيلةَ الضمير وهي أقواهما، ووسيلةَ القانون؛ فجعل الحياة السعيدة الخالدة لا تُنَال إلا بالإنفاق على المستحقين من الأهل والأقربين والمساكين، ولا ينَال متاعَها المسرفون الذين جعلوا شهواتِهم في هذه الحياة أهدافهم.

القانون والضمير

جعل ضميرَ المسلم لا يستريح إذا طَعِم ولَبِس وتمتّع، وجارُه ومَنْ حَوْله قد عجزوا عن القُوت، وحضَّه حضًّا قويًّا على البذل والقناعة والحدِّ من شهواته في سبيل إغاثة المَلْهوفِين والمحتاجين، حتى لقد أمر أن يُطْعِم السيدُ الخادمَ مما يَطْعَم، ويَكْسُوَه مما يَكْتسِي.

اشتراكية أبي ذر

قال المعرور بنُ سُوَيْد: رأيت أبا ذَرَّ رضي الله عنه عليه حُلَّةٌ وعلى غلامه مِثْلُها، فسألتُه عن ذلك، فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «هم إخوانُكم وخَوَلُكم، جعلهم الله تحت أيدِيكم، فمن كان أخوه تحتَ يدِه فلْيُطْعِمْه مما يأكل ولْيُلْبِسْه مما يَلْبَس، ولا تكلِّفوهم من العملِ ما يَغْلِبُهم، فإن كلَّفتموهم فأعِينُوهم عليه».

ولم يكتفِ الإسلام بإيقاظ الضمير لهذا، بل جعل للدولة أن تقتضي من فَضْلة مالِ الفرد مقاديرَ لا يستهان بها لتكفُل بوسائلها هي أيضًا حاجاتِ الفقراء والمساكين.

محاربة الترف والاكتناز والربا

وفي الحقيقة حين يحارب الإسلامُ الترف والاكتناز والرّبا، ويقول: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِى نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ ۖ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا۟ مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [التوبة: ٣٤ ـ ٣٥]، وحين يقول: ﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰا۟ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وحين يقول: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وحين يقتضي الزكاةَ على الأموال المكنوزة ويُحَرِّم الربا، إنما يريد بذلك كلّه أن يرفع مستَوَى الطبقات الفقيرة، ويَخْفِضَ من مستوى المُتْرَفين؛ ليجعل حياة الجميع سعيدةً متناسِقة.

فتحريم التَّرفِ يوجّه الأموال إلى إنتاجٍ أكثرَ فائدةً للجميع، وتحريم كنزِها يوجِب تداوُلَها من غير رِبًا يمنع المشاركة فيها، وإذا لم يجد الناس في الترف لذَّتَهم وجَاهَهم، وجدوهما في الإحسان والبر، وإذا لم يجدوا في الكنز ضمانًا لهم، وجدوه في ضمانة المجتمع الإسلامي المتكافل الذي لم يُهْمِلْ أحدًا ولم يحتقِرْ أحدًا، وإذا لم يجدوه في الرِّبا وجدوه في لذة الكَسْب والمشاركة مع إخوانهم الذين يعملون في أموالهم.

* * *

هذا الإسلام الذي حارب آفة الفقر بإيقاظ الضمير وبالتشريع، جعل العمل أُسَّ المقاصِد؛ فأمر بالسعي وفضَّله على الانقطاع للعبادة، وأمر بالجدِّ والإتقان، وذلك لا شك أفضلُ الوسائل لمحاربة الفقر. ولم يجعل جزاء العمل مقصورًا على هذه الحياة، بل وعد به أيضًا في الآخرة.

والإسلام يدفع الفقر بالدعوة إلى الأخلاق الفاضلة، ويقاوم بالحُجَّة والحدود الشرورَ والرذائل، فلو أن وسائله استُخْدِمت في رَدْعِ أرباب الشرور والآثام، وفي الدعوة للفضيلة والخير، لتماسكت الأُسْرة الإسلاميّة، وأدرك كل عضو فيها واجبه، وكَبَح من نَزَعاته، وكان ذلك من أَمْضَى الأسلحة في مقاومة الفقر؛ إذ إن أعظم أسباب الفقر هي الإسراف في الشهوات، وارتكاب الآثام، كتعاطي الخمور والمخدِّرات، وإهمال صحة البدن والأوامرِ الدينية التي من شأنها تقويمُ الأرواح والأبدان، ولو اتخذنا وسائل الإسلام في التراحم والتعاطف، ومبادئه في الأُخُوّة والتعاون، وأيقظنا ضمير الأمّة الديني في هذه الناحية، لَطَعَنَّا الفقر طعنةً تُعْجِزُه عن أن يَدْخُل أكثر البيوت.

ولو قامت الدولة بواجبها في كفالة المتخلّفين من إخواننا لِمَا يُصِيبُهم في أنفسهم أو أبدانهم، أو لِمَا يصيبهم من انقطاع السُّبُل بهم مع رغبتهم في العمل، وذلك بأن تكون سياستها قائمةً على أساس التكافُل الذي جاء به الإسلام في قول رسوله: «المؤمن للمؤمن كالبُنيان يَشُدُّ بعضُه بَعْضًا»، فوزّعَتْ

الصدَقَةَ على مَنْ لا سبيلَ له غيرُ الصدقة، ووَزَّعَتْ العملَ على الناس بقصد الخير العام، ولو على سبيل الإجبار على عمل معيّن للقادر عليه، لقاتلت هي أيضًا الفقر بوسائلها الفعّالة.

سلطات واسعة لولي الأمر

وقد جعل الإسلام في هذا سُلْطاتٍ واسعةً لوليّ الأمر، فله في سبيل الإصلاح العامّ أن يُحْدِثَ أَقْضِيَةً بقَدْرِ ما يَحْدُثُ من المشكلات، وله أن يكيِّفَ الأحوال لتسير وَفْقَ الغرضِ الأساسيِّ للإسلام، وهو الإحسان.

المساواة عقيدة وخلق ونظام

وقد قرر الإسلام في وضوح وعزمٍ مبدأَ المساواة، وهو أعظمُ المبادِئ في مقاومة الشرور الاجتماعية وأَخصُّها الفقر، وجعل هذه المساواة مستقِرَّةً في ضمير المسلم، ومالكةً زِمام تصرفاته في العبادة والمعاملة والأدب.

ومن فضل الدعوة المحمدية على البشر أنها تُبَغِّض في الاستعلاء والترفُّع على الناس، حتى لَيكادُ المسلم أن يَفِرَّ من مُجردِ الخاطرِ الذي يخطُر بذِهنه بأنه أفضلُ من غيره، والمسلم الصادق لا يضمِرُ في نفسه أنه خير من خادِمِه مع سَيْطرته عليه.

والله تعالى يشتدُّ على الرسول نفسه ويعاتبهُ بالقرآن؛ لأنه تصدّى لقوم من رؤوس العرب يرجو من وراء إيمانهم إيمان أقوام يتبعونهم، وتلهّى بهم عن رجل فقير ضعيف جاء راغبًا في الإيمان، فقال: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ۝٣ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ۝٤ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ۝٦ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخْشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ۝١٠﴾ [عبس: ١ ـ ١٠].

ولست تجد في أي تشريع احتفالًا بالفقراء، واعتناء بشأنهم، مثل ما جاءت به الدعوة المحمدية؛ إذ تحض المسلمين على رياضة أنفسهم على احترام الغَيْر وتقديره ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ﴾ [الحجرات: ١١].

ومتى رَسَخ هذا المعنى في أذهان الملوك والأُمَراء والحُكّام والعامّة والفقراء والأغنياءِ والمُلّاك والعمّال كما أرادته الدعوة المحمدية، استحالت الفُرْقةُ الاجتماعية وما يثيرها من حسد وبغض، وما يترتب عليها من خلافٍ وشرّ ثم قتالٍ وحربٍ، وما يكونُ من تَسَلُّطِ الأقوياء على المستضعفين، أو ما يكونُ من ظهورِ المُسْتَضْعفين واستذلالهم لمن كانوا أقوياء.

نعم قد يقال إن مبدأ المساواة شائعٌ الآن في أوروبا وأمريكا، ومؤيد بشرائع وقوانين، ولكنه لم يمنع من القتال والحرب والفساد، وهو قول ظاهِرُه فيه الحق، وباطِنُه من قِبَله الباطل؛ فإن الأنانيّة والماديّة لم تبلُغا في عهد مِن العهود ما بلغتْه في عهد المساواة القائمة على القوانين الحديثة في الغرب، ولم تصل القطيعةُ والأَثَرة حتى في العهد الإقطاعيّ إلى ما وصلت إليه اليومَ، ولم تسيطر روحُ الشرّ بما فيها من غِلٍّ وحسدٍ سيطرتها في السنوات المائة الأخيرة، مع شيوع حق المساواة في التصويت لانتخاب الهيئات المحلية والعامَّة، ولم ينتظم الناس في مجموعات الطوائف والحِرَف لينازِعوا غيرَهم من الطوائف، كما انتظموا في القرن الحالي، والكل يتحدث بحقّ المساواة.

والسبب في ذلك أن التسليم بحقّ المساواة في الدعوة المحمّدية مقرون بالعقيدة والإيمان، فهو في صميم قلب المؤمن، وهو المسيطر على ضميره، فلا خِداع فيه ولا نِفاق: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥].

هذا فضلًا عن أن النظام الاجتماعيّ الإسلاميّ ليس قائمًا على تنازُع السُّلطات، ولا على استقرار الأمر كنتيجة لهذا النزاع، ولا على توازُن القُوى حتى يَفْسُدَ باختلال هذا التوازن، وإنما يقوم على التكافل بين أهل المِلّة، وعلى الرُّوح الجَمَاعِيّة، وعلى المقصد الأسمى للوجود، وهو الكمال الرُّوحِيُّ للفرد والأمّة، وعلى أن جميع الأعمالِ عِمادُها النية وقَصْدُها رضاءُ الله.

فالنظام الاجتماعي في الدعوة المُحَمّديّة يجعلُ كفالَة الحقِّ في ضمير الفرد وضمير الجماعة وسلطة الدولة، ويلعن الجماعةَ كلَّها إذا ضاع الحق بينها. ولا يُخْلِي أحدًا فيها من مسئولية الأمر بالمعروف والنَّهْيِ عن المُنْكر. والأشكال والمظاهِرُ في النظام المحمدي لا قيمة لها إلا بقَدر ما تُصْلِحُ من العمل وتؤكِّد من حسن النيّة في ذلك العمل.

الأشكال والمظاهر ليست غاية في الحكم

فلم يُعْنَ المسلمون بطرائقَ الحُكم ولا بكَوْنِه مَلَكِيًّا أو جمهوريًّا أو أوتوقراطِيًّا أو ديمقراطيًّا، وإنما عُنُوا كلَّ العناية بتحقيق الغاية من الحكم، وهي التكافل الاجتماعي، وأن يكون الناس سواسِية، لا فضل لأحدهم ولا لأجناسهم إلا بالتُّقَى والعمل الصالح، ولا خير في أحدهم ولا خير فيهم جميعًا إن لم تكن الغاية من حياتهم هي الخير العام. وكلُّ نظام يحقق الغايةَ من الدعوة المحمّدية، وهي مصلحة الكافّةِ وضمان حقوق الأفراد، فهو نظام إسلاميٌّ.

فإذا كانت المساواة على النظام الغربيّ لا تَحُدُّ من الأَثَرة والماديّة والشَهوات والهوى، ولا تمنع نزاعَ

الطبَقات، ولا حربَ الأجناس؛ فإنها صورةٌ لا حقيقة، والإسلام يريدُ الحقائق لا الصور، كما جاء في الحديث «إن الله لا ينظر إلى صُوَرِكم ولكنْ ينظرُ إلى قلوبكم».

* * *

ظاهرٌ إذًا أن مبدأ المساواة بالمعنى الإسلاميّ هو من أكبرِ دِعاماتِ البر، وأفتَكِ الأسلحة بآفة الفقر.

وقد دعا الإسلام إلى البرّ بكل وسيلة، ودعا إليه بالترغيب والترهيب، ودعا إليه بقوة القانون والدولة، فقال تعالى: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]، وقال: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، وقال: ﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۝٣﴾ [الماعون: ١ ـ ٣]، وقال ﴿كَلَّا بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ۝١٧ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۝١٨﴾ [الفجر: ١٧ ـ ١٨].

حق الفقير حق الله

وكتاب الله وحياةُ رسوله يفيضان بفضل الإنفاق في سبيل الله، واتخاذ الدنيا مَطِيَّةً للآخرة، ولم يكتف صاحب الدعوة ﷺ بأن تكون دعوته مُوَجَّهةً بكل قوتها للبر بالفقراء والمساكين والضعفاء والمصابين والمُعْوزين، بل جعل البِرَّ بهم حقًّا مفروضًا لا سبيل إلى المُمَاطَلَةِ فيه؛ حتى إن العرب لما ارتدَّتْ عن دفع الزكاة عَقِبَ وفاة الرسول، ونُصِحَ الخليفةُ الأوّل بأن يداريهم، وقد تفاقَمَ الشرُّ، قال رضي الله عنه: «والله لو مَنَعُوني عِقَالَ بَعيرٍ كانوا يؤدُّونَه لرسول الله ﷺ لقاتلتُهُم عليه»، أي: أنه يوجه كل قوى الدولة لقتال قوم يَمْنَعُونَ حقَّ الفقيرِ فيما قِيمَتُه قيمةُ حبلٍ يُعْقَلُ به بَعير!.

فحقوق الفقراء في الدولة الإسلامية مَصُونة، وليس لأحدٍ أن يَمُنَّ بها؛ فهي حقُّ الله في ماله وكَسْبِه ومِلْكه، وقد بينت الشريعة الزكاة وأنواعَها وكَيْفيّة أدائِها، كما بينت مستحقّيها وما لهم وما عليهم بتفصيل دقيق.

وتاريخ المسلمين في كل أوطانهم يفيض بالبر والعطف والرحمة بالبؤساء والغُرَباء، وما الكَرَمُ الذي كان به فَخْرُ البيوت والأُسَر والشعوب إلا أثرٌ من آثار روح البر والإحسان الإسلامي.

البر بغير المسلمين

ولم يكن البر في الدعوة المحمدية خاصًّا بأهل الجِنس أو الدِّين، ولكنه كان عامًّا للمساكين من البَشر، فما منع اختلافٌ في الدين دُون البر، إذ قال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ

وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾ [التوبة: ٨]، ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠].

فلننظم البر على أسس الإسلام

وتنظيم البرِّ في العصر الحاضر يجب أن يقوم على نفس الأُسس والوسائل التي جاءت بها الدعوة المحمدية؛ لأنها أفعلُ وأَدْومُ، ولكن يَجبُ كذلك أن نتصرَّف ونجتَهد كي نحقق المَقْصد والغاية، وأن ننظر في عصرنا، وموارِدِ الثَّرْوَةِ فيه، ومصادرِ الغنى، وحالات الناس لنكفل الخير للجماعة ونُرْضِيَ الله سبحانه وتعالى؛ حتى يعودَ للظهور بيننا من كانوا يأبَوْن أن يتعرَّضوا لوجوب أداء الزكاة عليهم بإنفاق أموالهم كلِّها، حتى قيل لبعضهم: كم يجبُ من الزكاة في مائتي درهم؟ فقال: أما على العوامِّ بحكم الشرع فخمسةُ دراهم، وأمّا نحن فيجب علينا بذلُ الجميع.

لهذا المعنى تصدق أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بجميع ماله، وعمرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بشِطْر ماله.

ولا عجب؛ فإن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة.

ورُوحُ الدعوة المحمَّدية واضحةٌ في أن الزكاةَ وَحْدَها لا تُبْرِئُ أموالَ المسلمين من حقوق المحتاجين فيها، فما دام هناك محلٌّ للبرِّ والصَّدقة فهي واجبةٌ، وحق المسلم على المسلم لا ينتهي بأداء الزكاة.

يجب إذًا أن نستلهم من شريعة الإسلام الهُدَى، وأن نستوحي من رُوحِ الدَّعْوة المحمّديّة نظامًا للبرِّ تقوم عليه الدَّوْلة؛ لتوازنِ بين الثَّروَات والحاجات، وتقيم التكافل الاجتماعي، ونقضي على حرب الطبقات ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: ٧ ـ ٨].

* * *

العدالة والحرية

نتحدث في هذا الفصل عن مبدأين أساسيين، لا بد منهما لصلاح حال المجتمع وتوجيه الحياة في طريق الخير العام، وهما: الحرية، والعدالة.

صور جاهلية

كان الناس قبل الإسلام يعيشون إمّا على نظام القبيلة، كالحال في بلاد العرب، وإما رعايا لدول أو أمراء، كما كان الأمر حول شبه الجزيرة العربية في مُلك الرومان والفرس والأحباش. وقد كان لكل أرض حالٌ ونظام حسبَ ظروفها لا تنظّمه مبادئ جامعة، وأصول ثابتة مسلم بها؛ ففي البلاد العربية تسُودُ مبادئ القوة، وتتجلّى الأَثَرة والأنانيّة، ويعتز الناس بالفَتْك والسلب، ويفتخر كثير منهم باستباحة حقوق الغير والتسلط على ما في أيديهم، ينكرون الإخاء البشري والقومي والجنسي، ويرفضون المساواة خارجَ القبيلة مع المَوَالِي وغيرهم من العرب، ويَسخَرُون من العدل الذي لا يقوم على ما تبيحه القوة، ويحبون الحرية المطلقة ويتعشقونها، بل يموتون موتًا كريمًا في سبيل التمتع بها، على أنها حرية خاصة بهم لا يمتّعون أحدًا بها.

العالم بين الفرس والروم

وكان الفرس والروم البيزنطيون جيرانُ العرب، يحقِّرون العرب، ولا يعترفون بحق لهم في مساواتهم أو عدلهم. وكان مُلْك الفرس يقوم على رجل له كل الحقوق هو كسرى، وعلى جماعة لهم من هذه الحقوق ما يمنع كسرى أو يُعطي؛ إذ يُسخَّرُ له ما في الأرض جميعًا ليكون مَلِكَ الناس جميعًا، وحوله أعوانٌ وأمراءُ وجند يَسْنِدون العرش، ويحظَوْن ببعض المتاع، إلّا أنهم عُرْضة في كل لحظة لإباحة أرواحهم وأموالهم وأبنائهم، نعم كانت الإمبراطورية الفارسية ثابتة القواعد، دائمة الملك؛فقد عاش حكم آل ساسان أربعة قرون، ولكنه عاش على نظام عسكري، وحكم عُرْفي، لا على مبادئ العدل والحرية والمساواة والإخاء. وكذلك عاشت «بيزنطة» ألف سنة، ولم تكن عقليتها بأحسن حالًا عن عقلية «المدائن»؛ فكان قيصر إمبراطور الغرب، بل على دعواه إمبراطور العالم، وكان كسرى خصيمه في المشرق، وما كان لعِبادة النار أثرٌ يذكر في هذه، ولا للمسيحية أثر في الأخرى، بل كانت

مسيحية بيزنطة مما لا يشرِّف المسيحيين، بعيدة كل البعد عما جاء به سيدنا عيسى عليه السلام من إخاء وسِلْم ورحمة، وبلغ الغرور بسلاطين بيزنطة أنهم كانوا لا يعترفون لدولة بالوجود المستقل، فسيادتهم عالمية في نظرهم، والناس إما مُعْتَرِف بذلك، وإما جاهل لا يدري أنه في نطاق هذه السيادة.

ومن أظرف ما يُرْوَى أن سفير شارلمان في القرن التاسع كان في حضرة الإمبراطور في بيزنطة، فذكر له أن سيده شارلمان مشغول بحرب السكسون، وأن هؤلاء السكسون برابرة دائمو الشغب،فقاطعه الإمبراطور قائلًا: مَنْ هؤلاء الهَمَج الذين لم أسمع باسمهم، ولا قيمة لهم ليتعبوا سيدَك كل هذا التعب؟! إني قد وهبتك إياهم، وبذلك أرحت سيدك منهم؛ فلما رجع سفير شارلمان حدث سيده بما وَهَبه الإمبراطور، فقال شارلمان: لو وهبك حذاءً بدل السكسون لأعانك به على سفرك الشاقّ الطويل!.

مثل ذلك كان العالمُ في تصور قيصر وكسرى، وفي مخالب الفوضى القَبَليّة حين جاءت الدعوة المحمدية تذكر الناس بأنهم من آدم، وآدم من تراب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

تحطيم القيود وإزالة الفوارق

وكذلك كان العالم لما بَعث «عمر» مقوِّضُ مُلْك قيصر وكسرى إلى واليه يوبّخه لاستكبار ابنه على قبطي مسيحي، ويقول له: «يا عمرو، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا؟!».

جاءت الدعوة المحمدية بالطريف الغريب من الدعوة إلى العدل والمساواة والحرية؛ فأصبحت الشريعة ينبوع الحريات والحقائق، تحدد الحقوق والواجبات للأفراد والجماعات، فقام المستضعَفون وسَخِر الطغاة المتجبّرون، وقالوا ما قال أسلاف لهم من قبل: ﴿وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ ٱلرَّأْيِ﴾ [هود: ٢٧]، وما دَرَوْا أن الله أراد أن يقوِّض عالَمَ الأَثَرة والأنانيّة والظلم والاستبداد، وأن يُحِقّ الحق، ويُبْطِل الباطل، وأن الشريعة مبادئُ واضحة كريمة تنظّم ما بين الناس، أَوْحى بها العليم الخبير إلى أفضلِ رجلٍ عرفه البشر في تاريخهم الطويل، هي المبادئ التي أقرّت العدالة والحرية في ضمائر المؤمنين، وجعلتها جزءًا لا يتجزأ من عقيدتهم وصَمِيم نفوسهم.

مبادئ في السياسة وعقائد في الدين

جعل الإسلام هذه المبادئ جزءًا من العقيدة لا ينفصم منها، وبذلك ثبتها وخلّدها، وصانها من عبث التحايل والرياء والتظاهر والدعاوى المغرضة أو الموقوتة. فالمسلم لا يكون مسلمًا إذا شك في أن أقلَّ إخوانه وأعجزهم يعادله في الحقوق، فهما في حضرة الله في الدنيا والآخرة عَبْدانِ، أكرمهما أتقاهما.

هذه العدالة التي جعلت الصَّدَقة على من يستحقها حقًّا في أموال من يقدِرُ عليها لا مِنَّةً في رقبة مستحقِّيها.

خليفة يبيع في الأسواق

وكانت هذه العدالة والمساواة واضحة في العهد الإسلامي الأول، وقت سيادة العقيدة وتملّكها النفوس؛ فهي التي جعلت من أبي بكر وقد انْتُخِب للخلافة، رجلًا يَخْرُج إلى السوق عَقِب البَيْعة له ليعمل كما يعمل أيُّ فرد من الناس فيها لكسب قُوتِه وقوت عياله، فلما كُلِّمَ في ذلك تشاور المسلمون في الأمر واعتبروه أجيرًا لعملهم، ومنعوه من العمل، ورَتَّبُوا له راتبًا حدّدوه بالحاجة، وكانت في عرفهم بِضْع دريهمات لبيت الخليفة لا تجعله في زِيّه ومطعمه أكثر حُظْوة من سواد رعيته.

خليفة يلبس المرقع

وجاء بعده عمر والعقيدة الإسلامية في أعزّ أيامها، وأمْكَن سلطانها، فكان خليفةً مختارًا من الشعب، غلب الفرس والروم وهو يرقّع ثوبه بيده، ويَخْصِف حذاءه بنَفسه، ولم يَخْطُر بباله ولا ببال المسلمين أن الخلافة تميّزه عنهم بشيءٍ، غير ما أعطته من حق الأمر، وألزمتهم من حق الطاعة ما دام واليًا للأمر.

كانت العدالة والمساواة عقيدة لا تصنعًا يتكلفها الناس أو يُلْزَمُونها بقانون رادع، فكانت حقيقةً نفسية تعمل في الظاهر والخَفَاء لإقامة مجتمع صالح مستقر، وفي هذا المعنى قال أحمد شوقي ـ رحمه الله ـ في مدح الرسول ﷺ:

أنصفتَ أهل الفقر من أهلِ الغنى ... فالكلُّ في حق الحياة سَواءُ
فلو أنَّ إنسانًا تخيَّر ملةً ... ما اختار إلا دِينَك الفقراء
الاشتراكيون أنتَ إمامُهم ... لولا دَعَاوَى القوم والغُلَوَاءُ
داويْتَ مُتَّئِدًا ودَاوَوْا طَفْرةً ... وأخفُّ من بعضِ الدواء الداءُ
والبرّ عندك ذمةٌ وفريضةٌ ... لا منةٌ ممنونة وجِباء

وقد قدمنا أن الشريعة قررت أنّ المؤمن أخو المؤمن، وأنه في مَشرق الأرض أو مَغرِبِها له من الحقّ ما لا سبيل لنُكرانه: له البِرّ، وله النصرة والحماية، وله الوَلاءُ والإخلاص والنُّصْح. له هذا كله بمقتضى العقيدة والشريعة لا نزاع ولا جدال؛ فله النصَفَةُ غاب الحاكم أم قام، وُجِد القانون أم اختفى؛ لأنها حق يؤدّيه من ضميره بمقتضى إيمانه، هذا العدل قضى على القومية والعصبيَّة والوطنية، وجعل المساواة فوق كل اعتبار، فللمسلم ما للمسلم في كل زمان ومكان.

وقد سبق الإسلام كل نُظُم العدالة الحديثة حين قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، وقال: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

فجر العدالة الدولية

وقال: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، وقال: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وفي الحديث القدسي «يا عِبادِي، إني حرَّمْتُ الظُّلمَ على نَفْسِي، وجعلتُه بينكم مُحَرَّمًا؛ فلا تظَّالَمُوا».

ميزان الخليقة

بل جعل العدلَ أساس نظام الخليقة كلِّها، فقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩﴾ [الرحمن: ٧ ـ ٩].

فالإسلام قد جعل العدل فوق كلِّ شيء، فهو يَزِنُ بالقِسْطَاس المستقيم بين الكافر والمسلم، والعدُوّ والمُوَالِي والمُعَاهَد، فهم جميعًا في نظرِه أمام العَدالة سواء ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

والشريعة الإسلامية في هذا الباب تستحق من جميع الناس آمَنُوا بها أمْ لم يؤمنوا نظرةً صادقة؛ فإنها لا تزالُ سابقةً في زمننا على ما به من تقدم في هذا الشأن.

ميزان الشريعة

انظر إلى أقوال بعض أئمة المسلمين قبل مئات السنين، يقول ابن القيّم: «إن الله سبحانه وتعالى أرسل رسله وأنزل كتبه ليقُومَ الناسُ بالقِسط وهو العدل الذي قامت به الأرضُ والسموات، فإذا ظهرت أمارات العَدْل وأسْفر وَجْهُه بأيّ طريق كان، فَثَمَّ شَرْعُ الله ودينُه». ويقول الإمام الشاطِبيّ: «إن أحكام الشريعة ما شُرِعَتْ إلا لَمَصْلحةِ الناس، وحيْثُما وُجَدَتْ المصلحة فثَمَّ شَرْعُ الله».

فأئمة المسلمين متفقون على أن العدل هو غاية الشريعة، وإنما تقيَّدُ الأحكام بالعدل الذي يريدُه الله قبل أن تقيَّدَ بشيء آخر.

* * *

كفالة الحريات

وأما الحرية في الإسلام فهي من أقدس الحقوق: الحرّيّة السياسية، والحرية الفكرية، والحرية الدينية، والحرية المدنية، كُلُّها كفلَها الإسلام، وخطَا بها خُطُواتٍ لا تزال الحضارة الحديثة متخلفة عنها.

ولا يزال التاريخ يحدثنا بأمثلة منها وقعت في مجالس الخلفاء والأمراء حتى بعد أن صار الحكم في الإسلام مُلْكًا عَضُوضًا، فكان الناس في أيام عُمَر بن عبد العزيز يناقشون في حضرته استحقاق بيته للملك والخلافة، وكذلك رُوِي عن مجالس المأمون ما كانَ يَجْرِي فيها من نِقَاشٍ حول بيت الخلافة وأحقيته بها.

وهذا دِعْبِلُ بن عَلِيّ الخُزَاعي الشاعر، هجا جماعة من الخلفاء العَباسيّينَ واحدًا بعد آخر، وهم في عنفوان سلطانهم، وانتصر لخصومهم العَلَويّين دون أن تُصَادَرَ حريتُه أو ينالَه أحد، ولما بويع لإبراهيم ابن المهدي في العراق وخلع المأمون في غيبته قال دعبل:

نَـعَقَ ابنُ شكْلَةَ بالعراق وأهِله ... فـهـفَا إليه كـلُّ أَخْـرقَ مائِـقِ
أَنَّى يكون! ولا يكونُ ولم يكن ... يَرِثُ الخِلافة فاسقٌ عن فاسقِ

وما أظن أن مثل هذه الحرية سُمِح بها في عهد ملك من الملوك في زمن من الأزمان الحاضرة أو الماضية، وتقديس الإسلام للحرية هو الذي جعل من المسلمين في أحسن أيامهم، وخصوصًا العهدَ العربيَّ لقُرْبه من ظهور الدعوة، قومًا يَسَعُون في مُلْكهم بين المشرق والمغرب من الصين إلى الأندلس، جميع الملل والنحل تعيش في جوارهم وأمْنهم.

بل أقام الإسلام بشرعه من المسلمين حُماةً لأرباب العقائد المخالفة لهم، وألزم أهله أن يقاتِلُوا لصيانة حريّة العقيدة وقُدْسية أماكنِ العبادة لمن دَخَلُوا في عهدهم وجوارهم من مخالفين في الدين.

الدفاع عن الحريات

تشبعت نفوس المسلمين بمعنى الحرية، فلم يَضْطهِدُوا بمقتضى شريعتهم، ولا إرضاءً لعقيدتهم رجلًا نظر في الكَوْن واستنبط لنفسه نظرية من النظريات، أو ادَّعى رأيًا من الآراء؛ فكانت الحرية العلمية مكفولة للصّابِئِ والمَجُوسِيّ والنصرانيّ واليهوديّ، يقول ويكتب ما يشاء، كذلك كان المسلمون أحرارًا في هذا لا تعترضهم شريعتُهم، ولا أعرِف أن حرية الرأي والعقيدة والعلم قد اعترضها معترض في الدولة الإسلامية، إلا خشية الفتنة، أو حيث كانت سببًا في فتنة أو عرَّضت سلامة الدولة لخطر.

وكان أمراء المسلمين وحكامهم على وجه العموم لا يَعبأون في سياستهم بالنظر إلى الأفكار

والآراء والمعتقدات والأبحاث العلمية إلا بقدر أثرها المباشر السريع على سلطانهم؛ فخاض المسلمون وغيرُ المسلمين في الكلام، وفي نظريات علمية ودينية في العصور الوسطى بحريّة لم تتسع لها صدور الأوروبيين والأمريكيين إلى يومنا هذا.

تلك المبادئ العامة المتفق على ضرورتها وفضلها، والتي بها يَصْلُح المجتمع، أقامها الإِسلام في ضمائر الناس، وناضل عنها وحَماها بسلطانه؛ لأنه يعلم آثارها الصالحة في إقامة مجتمع صالح.

* * *